

مخطط الجلسة 1: مصادر حقوق الإنسان ونظمها ومعاييرها

الأهداف

تعريف المشاركين بإطار عمل الأمم المتحدة القائم لحماية حقوق الإنسان في إنفاذ القوانين.
وتزويد المشاركين بعرض مجمل لللكوك الرئيسية وآليات الرصد وهيئات الأمم المتحدة الرسمية ذات الصلة بعمل الشرطة.
ولفت نظر المشاركين إلى فئات مختارة من انتهاكات حقوق الإنسان التي ينبغي أن تكون الشرطة على وعي خاص بها.
وتوعيتهم بالعلاقة بين احترام حقوق الإنسان وفعالية إنفاذ القوانين.
ملاحظة: ينبغي أن تستند هذه الجلسة إلى المواد المقدمة في الجزء الثاني المعنون "مقدمة لحقوق الإنسان" من هذا المرشد.

المصادر

ميثاق الأمم المتحدة (المادة 1 من الديباجة)
إعلان حقوق الإنسان (المادة 29)
العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 2 (3))
مدونة قواعد السلوك (المادة 2)

المعايير

القانون الدولي لحقوق الإنسان ملزم لجميع الدول ولمن يعملون باسمها، بما في ذلك الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين¹.
حقوق الإنسان موضوع مشروع للقانون الدولي والتمحيص الدولي².
الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين ملزمون بمعرفة وتطبيق معايير حقوق الإنسان الدولية³.

(1) المادة 2(3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المشار إليه فيما بعد باسم "العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية").

(2) لديباجة والمادتان 1 و55(ج) من ميثاق الأمم المتحدة (المشار إليه فيما بعد باسم "الميثاق").

(3) المادة 2(3) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة 2 من مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين (المشار إليها فيما بعد باسم "مدونة قواعد السلوك").

الممارسة

تبني سياسة شاملة لحقوق الإنسان في منطمتك.
دمج معايير حقوق الإنسان في الأوامر المستديمة للشرطة.
تقديم تدريب لعناصر لشرطة في مجال حقوق الإنسان عند تعيينهم وبشكل دوري.
التعاون مع منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية.

أسئلة

- 1- لماذا ينبغي على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين أن يهتموا بالمعايير الدولية؟
- 2- إلى أي مدى يشمل قانونك المحلي المعايير الدولية؟ وهل توجد مجالات يوفر فيها القانون المحلي حماية لحقوق الإنسان أقوى مما توفره المعايير الدولية؟ وهل توجد مجالات تقل فيها قوة الحماية التي يوفرها القانون المحلي؟
- 3- هل يمكن أن تزداد صعوبة إنفاذ القوانين جراء انتهاك الشرطة لحقوق الإنسان؟ كيف؟
- 4- لماذا يعد دور الشرطة الوطنية مهما في حماية حقوق الإنسان؟

تدريب

دراسة حالة: سيناريو إكسلاند

حالة افتراضية مستمرة التغيير

تقع إكسلاند في الركن الشمالي الشرقي من قارة أطلانتيس. وإكسلاند، وهي بلد فقير لم يحصل على استقلاله إلا في عام 1973، مزقته النزاعات الإثنية منذ ذلك الحين وسادت فيه باستمرار حالة من الطوارئ. وهذا البلد المنقسم تقريبا بين مجموعتين إثنتين وطنيتين، هما سكان المرتفعات وسكان الوديان، أخفق في التوصل إلى تسوية سياسية دائمة أثناء ما يزيد على عقدين من النزاع. وتفاقت الأوضاع بسبب التحالفات السياسية والتاريخية بين سكان المرتفعات وجيرانهم في هيليا من ناحية وبين سكان الوديان وجيرانهم في فالاجيا من ناحية أخرى، الأمر الذي أسفر عن استمرار تدفق الأسلحة إلى البلد والى وقوع أنشطة عسكرية وشبه عسكرية عبر الحدود من وقت إلى آخر والى تهديدات من البلدين المجاورين بالتدخل بشكل كامل في النزاع. ويوجد في الوقت نفسه انهيار عام للقانون والنظام ولا تتمتع الشرطة المحلية بالتدريب ولا تتوافر لديها الموارد المادية للتصدي بفعالية للمشكلة.

وبعد وقوع سلسلة من المذابح والأعمال العدائية الانتقامية في أوائل عام 1996، أوفد الأمين العام للأمم المتحدة بعثة رفيعة المستوى إلى البلد في محاولة لتقييم الحالة وللتشجيع على التوصل إلى تسوية سياسية. ونجحت البعثة في الحصول على موافقة أطراف النزاع وحكومتى البلدين المجاورين على عقد محادثات رسمية في جنيف في الشهر التالي. وأسفر المؤتمر عن توقيع الأطراف على اتفاق شامل بشأن تسوية النزاع في إكسلاند، مع عمل بعض الترتيبات بشأن حقوق الإنسان ونزع السلاح وإجراء الانتخابات وإعادة إعمار البنية الأساسية المادية والسياسية والقانونية في البلد. وكجزء من الاتفاق، صادقت إكسلاند أيضا على كل معاهدات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الرئيسية. وعملا بشروط الاتفاق.

وافق مجلس الأمن على إنشاء ونشر بعثة الأمم المتحدة إلى إكسلاند للمساعدة على

التوصل إلى تسوية. وسوف تتألف البعثة من عنصر عسكري وعنصر من الشرطة المدنية وعنصر للشئون المدنية وعنصر لحقوق الإنسان وعنصر انتخابي وعنصر لنزع السلاح. وأنت الآن قائد وحدة شرطة الأمم المتحدة المدنية المنتدبة للعمل في البعثة. وباعتبارك مسؤولاً عن الشرطة في بلدك فسوف يطلب منك رصد الشرطة المحلية وإسداء المشورة إليها وتدريبها في مجال معايير حقوق الإنسان الدولية المتصلة بإنفاذ القوانين.

الواجب الدراسي:

لقد وصلت توا إلى إكسلاند باعتبارك جزءاً من المجموعة الأولى من قوات حفظ السلام التي تم إيفادها بموجب الاتفاقات. وطلب منك أن تعمل نيابة عن الشرطة المدنية كعضو في لجنة مشتركة بين الأمم المتحدة وإكسلاند لصياغة أوامر مستديمة بشأن حقوق الإنسان لموظفي إكسلاند الوطنيين المكلفين بإنفاذ القوانين. وعند استعراض إجراءات الشرطة الوطنية القائمة في إكسلاند، يتبين لك أن القواعد الوطنية أضعف كثيراً مما تتطلبه المعايير الدولية. ويحتاج وفد إكسلاند بأن المعايير الدولية غير ملائمة لأن إكسلاند بلد سيادي ولا تطبق على الشرطة إلا القوانين والأنظمة الوطنية. ويحتاج الوفد كذلك بأن إكسلاند تتعرض لتهديدات خطيرة تمس أمنها القومي وتواجه انهياراً شبه كلي في القانون والنظام. ويصر الوفد في هذا السياق على أن ضمانات حقوق الإنسان القوية لن تسفر إلا عن تعقيد إنفاذ القوانين الوطنية، وهو ما من شأنه أن يجعل من غير الممكن أداء هذه المهمة التي هي عسيرة بالفعل. وعليك أن تقنع وفد إكسلاند بشكل عملي بأن تقوية حماية حقوق الإنسان في ممارسة إنفاذ القانون هي التزام وخطوة إيجابية على السواء نحو زيادة وليس تقليل فعالية إنفاذ القانون.

المهمة: قم بإعداد قائمة بالحجج على أساس ما لديك من خبرة واستناداً إلى المحاضرة والمناقشة التي دارت أثناء الجلسة.

**نماذج شفافية العارض العلوي
للاستعمال في الجلسة 1
(المبادئ العامة)**

حقوق الإنسان

مكفولة دولياً

تتمتع بحماية قانونية

تركز على كرامة الكائن الإنساني

تحمي الأفراد والجماعات

تلتزم الدول والفاعلين الحكوميين

لا يمكن التنازل عنها أو الحرمان منها

متساوية و مترابطة

عالمية

حقوق الإنسان

الدول من كافة المناطق:

- من خلال تطوير العرف
- من خلال وضع المعاهدات
- من خلال وضع الإعلانات والخطوط التوجيهية وما إلى ذلك

:

- ◀ لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
- ◀ الجمعية العامة للأمم المتحدة
- ◀ مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة
- ◀ المنظمات الإقليمية

الجلسة 1 (المبادئ)

مفوضية حقوق الإنسان- مرشد مدربي الشرطة
العامة/2

مصادر القانون الدولي لحقوق الإنسان: من العام إلى الخاص

ميثاق الأمم المتحدة
(الميثاق)

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
(إعلان حقوق الإنسان)

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)
---	---

العمال المهاجرون (اتفاقية العمال المهاجرين)	حقوق الطفل (اتفاقية حقوق الطفل)	التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (اتفاقية التعذيب)	التمييز ضد المرأة (اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة)	التمييز العنصري (اتفاقية القضاء على التمييز العنصري)
--	------------------------------------	--	---	---

القرارات والتعليقات العامة الصادرة عن هيئات المعاهدات	الإعلانات والخطوط التوجيهية ومجموعات المبادئ والقواعد الدنيا
---	--

الجلسة 1 (المبادئ)

مفوضية حقوق الإنسان- مرشد تدريبي الشرطة العامة/3

من الذي يرصد حقوق الإنسان

على المستوى الوطني:

- ◀ الوزارات والمصالح الحكومية
- ◀ مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية (مثل اللجان المعنية بحقوق الإنسان وأمناء الشكاوى وما إلى ذلك)
- ◀ المحاكم
- ◀ البرلمان
- ◀ الشرطة
- ◀ المنظمات غير الحكومية
- ◀ وسائل الإعلام
- ◀ النقابات العمالية
- ◀ الجامعات
- ◀ المنظمات المهنية
- ◀ الجماعات الدينية

الجلسة 1 (المبادئ)

مفوضية حقوق الإنسان - مرشد مدربي الشرطة
العامة/4

من الذي يرصد حقوق الإنسان

على المستوى الدولي:

● المنظمات والمؤسسات الإقليمية

● المنظمات غير الحكومية الدولية

● الأمم المتحدة:

◀ من خلال الآليات التقليدية (القائمة على المعاهدات)

◀ من خلال الآليات غير التقليدية (القائمة على الميثاق)

◀ من خلال عمليات حفظ السلام وعمليات حقوق الإنسان الميدانية

ما معنى "تعسفي"؟

- لا يستند إلى أسس قانونية
- لا يحترم الإجراءات القانونية
- غير معقول/ملائم لظروف الحال
- غير متناسب مع الأهداف القانونية
- تمييزي
- لا يمكن التنبؤ به
- بدون أسباب منصفة ووجيهة وموضوعية
- متشدد بدون مبرر فيما يتعلق بالحقوق الأخرى.

القيود المفروضة على ممارسة الحقوق

تحدد مختلف معاهدات حقوق الإنسان الحدود على الحقوق حيثما وجدت.

وهذه الحدود والقيود هي بشكل عام الحدود والقيود التي يقرها القانون وتكون لازمة:

- لكفالة احترام حقوق وحرريات الآخرين
- للوفاء بالمقتضيات العادلة للفضيلة والنظام العام ورفاه الجميع في مجتمع ديمقراطي